[٣]

# أثر الإعلام الحر في الثورات العربية

د. بدر خالد مرزوق

# أثر الإعلام الحر في الثورات العربية

د. بدر خالد مرزوق

## محاور البحث:

- مقدمة البحث.
- سلطة الإعلام وسلطة الحكم.
- الرأي العام.
- الإعلام البديل ومقاومة السائد.
- الدور الإعلامي البديل لموقع التواصل الاجتماعي: Facebook في إشعال جذوة الثورة الشعبية ضد الأنظمة السياسية السائدة.

## أولاً: مقدمة البحث:

للإعلام سلطة لا يستهان بها في التأثير بالإيجاب أو بالسلب على الرأي العام؛ ولذلك يعد قوة أساسية من قوى ثبات ركائز أركان النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو الحض على تقويضها عن طريق ما يكتب في الصحافة المؤيدة للنظم الحاكمة أو المعارضة لها؛ من خلال تراكمات الكتابة والبث المؤيد أو المحرض على ثبات الرأي العام في تأييده لسياسات قائمة أو التحريض على تكوين رأي عام معارض لها؛ والمسألة لا تخرج بحال عن الأوضاع والممارسات الاقتصادية والثقافية؛ إذ "لا يستطيع الناظر في حياتنا العامة أن يطمئن إلى وجود رأي عام بالمعنى المفهوم في بلاد العرب. وتلك ظاهرة ترجع فيما يبدو إلى عاملين كبيرين، أولهما اقتصادي والثاني ثقافي".

هذا البحث يحاول استقصاء الدور الذي قام به الإعلام في التمهيد للثورات العربية التي تفجرت في نهاية العام الماضي ٢٠١١ وكان لها دور كبير في إسقاط عدد من أعتى الأنظمة الفاشية المزمنة في كراسي الحكم؛ سواء دور الإعلام التقليدي المعارض لسياسات السلطات الحاكمة أو الإعلام في ظل تكنولوجيا المعلومات والإنتاج المعلوماتي والمعرفي المتدفق والمتلاحق عبر الفضائيات والشبكات العنكبوتية والمواقع الاليكترونية وموقع التواصل الاجتماعي.

## * سلطة الإعلام وسلطة الحكم:

هل الإعلام هو التعبير الأمين حقا– كما يقول إسماعيل فهمي "الإعلام هو التعبير الأمين عن عقلية الجماهير وميولها ووجدانها واتجاهاتها بمعنى أن الإعلام في جوهره الحقيقي حركة جماهيرية تأخذ مادتها من الجماهير وتعود به إلى الجماهير صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة في العملية الإعلامية.. هذا يعني أيضا أن حاجة الجماهير للإعلام المعبر عنها تشتد كلما واجهت الجماهير خطرا يهدد كيان البلاد.

لعل هذا الرأي الواضح للدكتور محمد مندور حول علاقة السلطتين الأساسيتين في تكوين الرأي العام في المجتمع المصري يحدد طبيعة العلاقة الوثيقة بين هاتين السلطتين (سلطة الدولة وسلطة الإعلام ) يحدد د. مندور أهمية الدور المراوغ الذي يلعبه الإعلام بصفته سلطة توجيه فعالة في تكوين الرأي العام حول القضايا الكبرى التي يتعرض لها مسيرة المجتمع في أي وطن من الأوطان؛ خاصة عندما تتصل بعلاقة النظام الحاكم بالشعب؛ وهي علاقة متشعبة على المستوى الإطاري العام

في ثلاث قضايا جوهرية تتمثل في (القضية الاقتصادية– قضية العدالة الاجتماعية– القضية السياسية: الديمقراطية أو الحريات العامة).

ومن المعلوم الثابت أن التحولات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية لا تتحقق ببعد واحد من تلك الأبعاد الثلاثة المشار إليها منفردا؛ إنما يحدث التحول من واقع إلى واقع جديد مغاير بتفاعل تلك المنظومة السابقة مجتمعة. والإعلام شريك في حركة تفعيل تلك المنظومة بموقفه المؤيد لطرف من أطراف القوى السياسية في المجتمع والمعرض لطرف آخر مقابل لها.

وبذلك الفهم يتأكد رأي د. محمد مندور حول ما أسماه بفساد توزيع الثروة ودورها في وجود رأي عام من عدمه لدى المجتمع. يقول "فيما نحن بصدده من وجود رأي عام أو عدم وجوده وأمتنا تنقسم في جملتها إلى طبقتين أغنياء وفقراء.. وأما الطبقة المتوسطة فلا تزال في بدء تكوينها. وكبار الأغنياء بطبيعتهم قوم مترفون أنانيون يسخرون من الاهتمام بالمسائل العامة التي لا تعنيهم إلا فيما يمس مصالحهم المباشرة، وأفراد الشعب تشغلهم مهام العيش ومشتقاته حتى لا تترك لهم فراغاً للتفكير الجدّي في الأمور العامة؛ والفقر ينال من قوة نفوسهم فلا يستطيعون أن يتحرروا من إرادة الأغنياء. وعندما يكون المرء في قبضة غيره والحاجة إلى الكفاف من العيش تلاحقه. كيف تريد أن يكون حر الرأي" فمسألة الحرية الشخصية وحقوق المواطنة في ظل نظام ديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية هي إذن رمانة الميزان في عملية استقرار المجتمع أو تعرضه للقلاقل وتحول الرأي العام مما هو موجود إلى محاولات إحلال نظام سياسي اقتصادي واجتماعي مغاير يلبي حاجات الأغلبية إلى الحرية والعدل.

ومن المعلوم أن الإعلام فاعل في ظل النظام السياسي القائم لمصلحة ذلك النظام السياسي نفسه؛ طالما كان مملوكا للدولة أو مملوكا لفئة من الفئات الغنية في المجتمع سواء كانوا أفرادا أو جماعات لها مصالحها ومؤسساتها الاقتصادية في البلد. وذلك لا ينفي بالطبع وجود إعلام معارض قد تتسع أدواره تبعا لتعدد وسائله الصحافية والتليفزيونية؛ وتبعاً لطبيعة ملكيته، فإذا كانت هناك وسائل إعلامية صحافية أو إذاعية مرئية خاصة مملوكة لأفراد مناوئين لسياسات النظام السياسي الحاكم أو تتعارض مع استثمارات بعضهم أو مصالحهم الاقتصادية؛ فمن المنطقي أن توجه تلك الوسائل رسائلها الإعلامية نحو تكوين رأي عام معارض لسياسات ذلك النظام الحاكم.

هكذا تدور عجلة الفعل الإعلامي بين إعلام موجه لكسب التأييد لسياسات الحكومات القائمة وإعلام مضاد له، موجه نحو الحض على رفض السياسات القائمة رفضا جزئيا أو رفضا كليا؛ وهنا نكون بصدد إعلام بديل لا يتناقض تناقضا أساسيا مع الإعلام الرسمي الذي يخدم نظام الحكم وسياساته الاقتصادية والسياسية.

## * الإعلام وتكوين الرأي العام:

مر مصطلح الرأي العام بعدد من المراحل عبر التاريخ القديم فالحديث؛ غير أنه من الملاحظ أنه لم يستخدم المفكرون السياسيون– أمثال أفلاطون وأرسطو– مصطلح الرأي العام بنفس المعاني التي يستخدم بتا الآن؛ إلا أنهم كثيرا ما كانوا يتحدثون عن الرأي الجماهيري وأهميته.. وبينما تشكك أفلاطون في قدرة الجماهير وكفاءة رأيها.. حاول أرسطو– كما حاول الكثير من دارسي الرأي العام من بعده– تحدى

المجالات التي يكون لرأي الجماهير فيها فعالية وكفاءة. ولقد أدى اتساع الإمبراطورية الرومانية إلى ظهور ناقلي الأخبار المحترفين.. وإلى ظهور المنشورات ونشطت عملية اتصال ورأي عام– كظاهرة تصاحب التجمع الإنساني المنظم".

على أن هذا النظام الإعلامي المنقسم على نفسه بين إعلام تابع للنظام الحاكم وإعلام مقابل معبر عن مصالح فئة من ذات الطبقة العليا الحاكمة أو إعلام أقل اتساعا يعبر عن مصالح الطبقة الوسطى أو إعلام محاصر؛ معرض دوما للمصادرة حيث يعبر عن تطلعات طليعة الطبقة العاملة؛ لا يشكل في مجمله تأثيرا فاعلا نحو التغيير التام لأسس الحكم؛ وإنما يدور فعله حول مدار الإصلاح السياسي الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العليا مع إفساح مساحة هامشية لمصالح فرعية للطبقة الوسطى؛ مع نافذة ضيقة للتنفيس عن مكبوتات الطبقات الشعبية وبخاصة طبقة العمال. هذا هو إذن وضع الإعلام التقليدي بكل مستوياته؛ التي تعمل ماكينته الصحافية والإذاعية المسموعة والمرئية على ترسيخ أداء النظم الرسمية الحاكمة حفاظا على ثبات أركانها وتأكيد قيمها وأساليبها في الحكم في نهاية الأمر؛ سواء اضطرت في بعض الأوقات لأسلوب المهادنة الطبقية أو الفئوية الإصلاحية؛ أو وقفت وقفة دفاع مباشر وصريح لنصرة النظام الحاكم والحض على كسب التأييد لسياساته.

وحول دور الرأي العام في كسب التأييد لسلطة الحاكم يقول الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في تعريفه لنظرية الصواب الشعبي وكان من أوائل المفكرين السياسيين الذين استخدموا اصطلاحا قريبا من الرأي العام، وقد " أكد روسو على أن الرأي العام لا يمكن إجباره على الطاعة.. وأن الحكومة تستطيع التأثير على الأخلاقية بصورة غير

مباشرة عن طريق الرأي العام. ولبناء الرأي العام في مجتمع ما لابد من توافر عدد من الأركان التي تفعل من خلال وسائل الإعلام بوصفها وسيلة يومية فعالة من وسائل الاتصال الجماهيري؛ ويحدده د. أبو الحسن سلام بعشرة أركان يتم عن طريقها بناء رأي عام: (الدعاية– التعريض– الإبدال– الثبات والتقلب– التبرير– الإسقاط– الإشاعة– التقمص أو التماثل– التبسيط– التطابق أو الاتفاق).

غير أنه عند التعرض لتفسيرها تصل إلى اثنتي عشر ركنا: (الحث على التقليد– إثارة الدهشة– الإحلال– التماثل– التهوين والتهويل– المبالغة العكسية– الإخفاء والنشر– الإلمام والتكرار– الإبدال– التبرير الإشاعة):

## أولاً: الدعاية:

هي محاولة التأثير في الأفراد والجماهير والسيطرة على سلوكهم لأغراض مشكوك فيها في مجتمع معين وزمان معين ولهدف معين محسوب من صانعي الدعاية، وهي محاولة مدروسة وفق خطة محكمة وموجهة. والدعاية نشاط يبدأ عادة من قاعدة فكرية تتأسس على استخدام الوسائل المناسبة للبيئة وللوقت ن حتى يتحقق الغرض من مضمون الدعاية. ومن المسلم به أن تكوين الرأي العام لا يتم بدون دعاية. كما أن الدعاية لا تسهم في بناء الرأي العام بفاعلية ما لم تستند إلى خطة منهجية مناسبة.

## ثانياً: الحث على التقليد:

التقليد دافعه قلة الخبرة– حسبما يقول د. سلام– وعلى ذلك "فإن الحث على شيء يتطلب وجود الخبرة في خدمة الهدف من التقليد أن في

التقليد انسياقا وبعدا عن التفكير المتروّي والقدرة على إقرار شيء ما من ذات نفسك. والتقليد يؤدي بشكل ما أو أسلوب ما".

**ثالثاً: إثارة الدهشة:**

والدهشة "سببها مخالفة الخبرة المطروحة لخبراتنا، وعرض الخطاب من خلال معالجة إدارة الجمهور بحيث يدفعه فضوله ليعي محتوى الرسالة ويناقشها قبل قبولها".

وإثارة الدهشة في رأي د. سلام "تؤدي إلى الوعي بالمحتوى وتثبيت المعلومة أو المعرفة بعد تفاعلها مع الجمهور ومن ثم تأثيرها. وعلى هذا فإن الحث على التقليد مع إثارة الدهشة يعملان معا على الحض على إدراك المحتوى (محتوى الرسالة أو الخطاب) والأسلوب أو الشكل الملائم للإرسال حتى يظهر ويؤثر في المتلقي".

**رابعاً: الإحلال:**

يتحقق الإحلال "بالحض على تجطيم فكرة أو رأي باتخاذ موقف منها ناقض لها؛ مع إحلال فكرة أخرى بديلة لها".

**خامساً: التماثل:**

يري د. سلام أن التماثل كعنصر من عناصر تكوين الرأي العام يتحقق من خلال "ما تقدمه الوسائط الاتصالية: الإذاعة– التليفزيون– الصحف– والمسرح في تناول موضوع بعينه أو حدث معين تماثلا يسكن الجماهير على رأي موحد" وأضيف إلى ما تقدم الخطب المباشرة العامة في المنتديات أو الأحزاب السياسية وكذلك على منابر المساجد. على أن تكون جميعها ذات مضمون واحد في كل الوسائل الاتصالية والإعلامية

"فمضمون الرسالة متوحد ولكن الشكل مختلف باختلاف الوسيط الاتصالي".

## سادساً: التهوين والتهويل:

"يتحقق التهوين بتقليل قيمة فكرة ما أو شخص ما أو فعل ما مع التهويل في تقدير دور الفكرة أو الشخص أو القضية بتصويرها تصويراً مبالغا فيه والحض على تقديرها بأكثر من قدرها الحقيقي. إذ يؤدى ذلك إلى خلق بلبلة لدى الجمهور". ويعطي د. سلام مثالا لأسلوب التهوين والتهويل بالحملات الإعلامية إبان حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والحرب الثالثة على العراق.

## سابعاً: المبالغة العكسية:

وتتمثل في استهداف الخطاب الإعلامي أو الاتصالي "التركيز على شيء والإلحاح عليه والمبالغة في تصويره" ويمثل لذلك الأسلوب بالمبالغة "في تصوير الجيش العراقي وتسليحه لتبرير وجود أكثر من ثرثين دولة في المنطقة العربية لمواجهته" ويعلق د. سلام على تلك الصورة المبالغ فيها من قبل وسائل الإعلام الغربية وتوابعها العربية فيرى أن الهدف لم يكن "هو قوة الجيش العراقي أو ضعفه ولكن الهدف هو تبرير وجود تلك القوى العسكرية الأجنبية بتلك الكثافة وذلك العتاد على الأرض العربية".

## ثامناً: الإخفاء والنشر:

ومن أساليب بناء الرأي العام أيضا "تعمد إظهار القادة ورجال الفكر السياسي ورجال القضاء ورجال الدين ورجال الأمن وعلية القوم

بصورة تغير نظرة الجماهير إليهم عن طريق تنقية المعلومات حرصا على استقرار الأمور في بلد من البلدان وعدم المساس بأنماط ثقافية وقيم رسخت في مجتمع ما" وقد نوه د. سلام لدور الوسائل الإعلامية والسياسات الإعلامية العربية وفي تصوير الإعلام الغربي لكل من بوش الإبن وبلير وأكذوبتهما حول امتلاك العراق لأسلحة نووية.

كما يمثل لأسلوب الإخفاء والنشر ودوره في تكوين رأي عام في مواجهة عدو ما مواجهة مباشرة أو عبر وسيط اتصالي كالمسرح ومثاله في المسرح ما قام به أنطونيو بعد مؤامرة اغتيال يوليوس قيصر إذ خطب في الجماهير التي أيدت قتل قيصر (بروتس وأصحابه) بعد اغتياله وأدّعى أن قيصر قد نص في الوصية التي تركها على منح كل واحد من أفراد الشعب الروماني حديقة ومنزلا؛ وبذلك حول مشاعر الحقد عليه إلى قاتليه".

**تاسعاً: الإلمام والتكرار:**

وهو أسلوب يعمل على "خدمة الأنماط الاجتماعية والحفاظ على القيم والأطر الثقافية والعقيدية بأساليب منها التحقيق الصحفي أو الريبورتاج الإذاعي أو التليفزيوني أو التحقيق الدرامي ومثاله حرب الدعاية الغربية ضد أسلحة العراق".

**عاشراً: الإبدال:**

وتظهر في اعتماد "الساسة ورجال الإعلان والدعاية على أوسع نطاق ممكن. ويتمثل في قدرة السياسي على تحويل سخط الشعب على الحاكم المتفرد بالسلطة إلى سخط على أعوان هذا الحاكم وعلى جميع مشروعاته الإصلاحية" ومثاله أيضا "ما فعله هتلر حول سخط الشعب

الألماني على سوء الأحوال الاقتصادية في ألمانيا إلى سخط على اليهود والشيوعيين".

**حادي عشر: التبرير:**

وهو أسلوب مهم في بناء رأي عام حول قضية من القضايا إيجاباً أو سلبا فهو "تعليل السلوك بأسباب منطقية لدفع الزعماء لشعوبهم بقصد مشاركتهم الإيجابية له في تأييد قرار اتخذه " ومن أمثلته مبررات كل مرشح للرئاسة أو لعضوية مجلس نيابي لماضيه ولمزاعم منافسيه على المنصب الذي هو أحد مرشحيه على نحو ما حدث في مناظرة المرشحين الرئاسيين المصريين (عمرو موسى، عبد المنعم أبو الفتوح) وجها لوجه على القناة التليفزيونية المصرية " سي بي سي " أو كما يحدث في المناوشات الإعلامية عند بعد فيما بين مرشحي الرئاسة في مصر الآن بين الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين تحت راية الحزب المنتمى إلى الإخوان (حزب الحرية والعدالة) فكل منهما يفعل حملته في الكشف عن برنامجه من ناحية وفي إظهار مثالب الطرف الآخر المنافس له على كرسي الرئاسة.

فشفيق يبذل جهودا إعلامية ليبدل سخط شريحة من جماهير الشعب المصري الثائر عليه نافيا كونه من الفلول (أعضاء النظام السابق) مدللا على ذلك باتهام جماعة الإخوان التي ينتمي إليها منافسه د. محمد مرسي بالتعاون اللصيق والوثيق مع نظام مبارك وأجهزته الأمنية ويتهمهم بالمشاركة في قتل شباب الثوار من على أسطح البنايات بطلقات القنص بالتعاون مع جهات الأمن. ومحمد مرسي يحاول تبديل ذلك الرأي باتهام شفيق بعلمه بموقعة الجمل والهجوم على الثوار ليلة

٢٨ يناير. وشفيق ينفي وجوده رئيسا للوزراء في ذلك التاريخ ويثبت أنه ترك الوزارة في يوم ٢٤ يناير. ومثال ذلك أيضا تبرير الإعلام والساسة الإسرائيليين تصفياتهم الجسدية للزعماء الفلسطينيين من حماس بالكثير من الأكاذيب والإدعاءات.

## ثاني عشر: الإشاعة:

وتتمثل "في تلفيق خبر لا نصيب له من الصدق مع التزيد في نقله. أيضا هي خبرة تلفيقية في بث معلومة بين الناس ولا أساس لها من الصحة. وترتبط الإشاعة ارتباطا وثيقا بالأسطورة. وهي قديمة في حياة الإنسان قدم الحروب وتعد من أخطر الأسلحة النفسية في إشاعة الفرقة وتفتيت وحدة البلاد. ولذلك فهي تنشط في فترات الحرب الباردة إذ هدفها كسب الحرب بدون معارك قتالية؛ ومثاله ما روى بوش الابن وبلير ضد العراق وضد نظام صدام وضد الإرهاب ومحاربته لتلك الظاهرة".

كما تتمثل الإشاعة فيما يطلقه مرشح انتخابي ضد مرشح منافس له أو فيما تشيعه الأحزاب ضد بعضها بعضا على الاتهامات التي يبثها الإعلام الموالي لكل حزب من الأحزاب ضد الحزب الآخر وسياساته أو مخططاته وأساليبه بوصمها بأنها غير مدنية أو عنصرية أو ضد حرية المواطنة أو الاتهام بالتخوين.

## * سلطة الإعلام التقليدي وسلطة الإعلام البديل:

للإعلام– كما رأينا– سلطة قوية على الحياة اليومية للمواطن والمجتمع؛ حيث يعمل على بناء تصورات المواطن للواقع اليومي فيقدم له

صورة للواقع المحلي وللواقع العربي وللواقع العالمي عن طريق التصوير المفسر لمجريات الأحداث اليومية لذلك الواقع وعلاقة الأحداث بعضها بعضها محمولة على أسبابها التي قد تكون أسبابا صحيحة أو تم التلاعب الإعلامي بها خدمة لوجهة سياسية معينة وحول ذلك يقول لورينزو حيث يرى أن عملية الاتصال الإعلامي تقوم على التواطؤ بين الرسالة والاستقبال "إن التليفزيون لا يقتصر على نقل البرامج والمضامين فحسب؛ وإنما هو قبل كل شيء شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية وبذلك فإنه يقيم مع المشاهدين علاقة مشاركة (تواطؤ) بما يخرجه بالضرورة إلى ثنائية علاقة السيطرة والخضوع (مسيطر/ مسيطر عليه)".

ويضيف إلى قوله السابق أن هناك من "يرون أن الوسيلة التليفزيونية تقدم لنا الواقع نفسه عبر الصور التي تلتقطها من العالم. وليس مجرد تفسير الواقع والتلاعب به" والتلاعب يشير إلى الدور الخداعي الذي تقوم به وسائل الإعلام لصالح سلطة ملكية تلك الوسيلة الإعلامية.

ومن صحيح القول إنه بقدر ما تحمل الوسائل الإعلامية خطاب السلطة المالكة لها؛ فهي تحمل أيضا عوامل التحريض على مضمون ذلك الخطاب الذي تبثه عند الفئات أو الطبقات المتضررة من السياسات التي تدعو لها الوسائل الإعلامية وتعمل على بناء رأي عام يكسب التأييد لها وللسلطة التي أصدرت القرار أو القانون أو اتخذت من التدابير التي وظفت لها وسائل إعلامها مساحات كبيرة في الصحافة وساعات بث متلاحقة ما بين قناة تلفازية خاضعة لسلطة القرار والحكم. وبهذا نكون وجها لوجه أما القانون الطبيعي (كل شيء يحمل نقيضه) فالرسالة الإعلامية الموجهة لتكوين رأي عام مؤيد لسلطة الحكم لدي غالبية

الشعب في مجتمع ما لصالح منافع ومصالح خاصة بالسلطة الحاكمة أو النخبة الأكثر غني في المجتمع تؤدى إلى رأي عام مضاد ضدها لأسباب تتعلق بالفساد ومظاهرة والاستحواذ على ثمرة الإنتاج على حساب طبقة العمال والمهمشين؛ وذلك عامل مهم في تراكم السخط للإحساس بالقهر وافتقاد الوسائل المعبرة عن تعاسة الغالبية وقهرها؛ وهو عامل مهم من عوامل التفجر الثوري عبر مظاهرات أو اعتصامات أو احتجاجات فئوية أو عمالية على نحو ما رأينا في مصر في السنوات الماضية السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وهي تراكمات غضب لم تستطع الحملات الإعلامية للسلطات الحاكمة أن تخفف من وقعها أو تلطف من حدتها على الرغم من كل جبروتها الأمني واتساع أساليب نشر خطابها الإعلامي الكثيف عبر ملكيتها لأهم وسائل الإعلام الرسمية ما بين صحافة قومية– هي ليست قومية– وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية ومقار حزبية منتشرة في كل محافظات مصر من جنوبها إلى شمالها ومن غربها لشرقها. ولا شك أن لظهور عدد غير قليل من الفضائيات والصحف التابعة لمؤسسات بعضها مدني أهلي وبعضها تابع لجماعات دينية مدعومة ماليا من ممولين خليجيين أو سعوديين عن طريق الشراكة أو عن طريق الإدارة بوسطاء وبإعلاميين مصريين لهم مصالح سياسية أو اقتصادية مباشرة؛ أغفل النظام السابق لمبارك عينه عن ممارساتها غير القانونية. هكذا ظهر التباين في توجهات الرسالة الإعلامية قبل ثورة ٢٥ يناير في مصر مابين إعلام رسمي حكومي تابع لسلطة النظام الحاكم وإعلام خاص تابع لمؤسسات مدنية أو منتمية لتيارات دينية منها ما هو إخواني ومنها ما هو سلفي ومنها ما هو خاص بالجماعة الإسلامية التي عرفت بعمليات

التفجيرات الإرهابية في مصر في الثمانينيات بدعم من توجهات سلفية ووهابية. وفي ظل ذل الاختلاف في الخطاب الإعلامي في السنوات العشر قبل ثورة ٢٥ يناير ظهر الاجتهاد في صور التعبير عن الرأي المعارض والمناهض لسلطة القهر المباركي يقول د. فوزي فهمي "إن شرط الاختلاف أن يكون ابنا للاجتهاد".

نخلص مما تقدم إلى أن الإعلام بكل أساليبه ووسائله وتقنياته التكنولوجية المتجددة بقدر ما كانت توجه الرأي العام نحو تأييد قرارات السلطة الحاكمة؛ وتبرير ما تقوم به ضد مصالح الغالبية من شعبها فإنها تحث على وقوع الأحداث الاجتماعية والثقافية المحفزة لتلك الغالبية على تحين الفرصة المناسبة للانقضاض على تلك السلطة الغاشمة المغتصبة لحقوقها ولثمرة كدها وكفاحها اليومي وهذا ما مهد لثورة ٢٥ يناير في مصر ومن قبلها ثورة الشعب التونسي ومن بعد ذلك ثورة الشعب الليبي وثورة الشعب اليمني.

## * الإعلام البديل ومقاومة السائد:

"إن الثورة الإعلامية والتكنولوجية التي نحن نعيش عصرها تنطلق من خلال ثنائية صناعة التكنولوجية كأدوات وكشكل صناعي من جانب ومن جانب آخر الإنتاج الثقافي والمعرفي الغزير القائم على البحث والتحليل والتفسير لعناصر القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية والثقافية.. وكل ما يتصل بقضايا الفرد الإنسانية والمواقف والحقائق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية".

إن خطورة الثورة الإعلامية الحديثة على مجتمعاتنا النامية والعربية بصفة خاصة تكمن في تلك التحديات الفكرية والمعرفية خاصة

في هذا العصر الحديث عصر العولمة الثقافية والاقتصادية والسيطرة الفكرية.

ولقد تبدت آثار تلك الثورة الإعلامية بشكل غير مسبوق في ظهور شبكات التواصل الاجتماعي وانتشار دورها في تقريب البعيد بالنسبة للأشخاص والمعلومات والأفكار على اختلاف مصادرها وتوجهات أصحابها فكريا ومهنيا دون على الرغم من التباعد الجغرافي والاختلاف الثقافي والعقائدي واللغوي؛ بالمعنى الذي يحقق فكرة العولمة الثقافية التي تتقارب فيها الهويات إن لم تكن تندمج في بعضها بعضا إلى حد كبير؛ بفضل الفيس بوك تمكن المتشاركين في خدماته الاتصالية من الانتفاع بالتدفق المعلوماتى وسيل المعارف المتلاحقة من منابعها الأولي. من هنا عمل هذا التواصل عبر تلك التقنية الحديثة والحداثية على سرعة تجميع الآراء حول فكرة أو قضية مثارة في المجتمع على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الإقليمي أو العالمي بحيث يشكل رأي عام يتجاوز حدود المحلية والإقليمية ليصبح رأيا عاما عالميا حول الفكرة أو القضية؛ وهو ما شكل نوعا من أنواع الردع للأنظمة المستبدة التي تقهر شعوبها؛ بفضح أساليبها السلطوية أمام العالم كله؛ مما يجعل تلك الأنظمة الحاكمة تتخذ جانب الحذر والحيطة مع كل تصرف تتخذه ضد مصلحة شعبها.

ولا شك أن هذه الوسيلة الاتصالية قد غيرت شكل الإعلام وقلبته رأسا على عقب؛ ذلك أنها أتاحت لمن شاء من الناس في أي مكان من العالم التعامل مع المعلومات التي تصله من المتشاركين معه في صفحته بإبداء الرأي والتعليق اتفاقا أو اختلافا بما يمكن أن نطلق عليه

الإعلام التفاعلي؛ غير المسؤول – غالبا– في ظل غيبة المرجعية الخارجة عن صاحب الرأي أو التعليق إلا في الحدود التي تقيد به إدارة شبكات التواصل الاجتماعي المشتركين المنتفعين بخدماتها وفق شروط التعاقد الضمني التي إن خالفها المشترك يجوز للإدارة أن توقف صفحة تعامله معها، فضلا على ما تتيحه إدارة الفيس بوك لكل من يختلف مع رأي أو معلومة أو موقف يرى فيه خروجا على الأخلاق أو القيم الإنسانية؛ بحيث يمكن لمن لم يعجبه رأي أو شخص أن يطلب من إدارة الفيس بوك بحذف الصداقة أو حذف المنشور، وتلك ميزة وفرتها تلك الوسيلة الاتصالية لم تكن متاحة لكل صاحب رأي معارض لمحتوى مقال نشرته صحيفة ورقية أو بثته قناة تلفزيونية لم تتح لمتصلين بالبرنامج ساعة بثه. كذلك وسعت هذه التقنية الإعلامية منافذ النشر الورقية بنشر إليكتروني مواز؛ حيث تجد لكل صحيفة ورقية موقع إعلامي إليكتروني على الشبكة؛ يتيح للكتاب وأصحاب الرأي من المثقفين والمفكرين والمبدعين والسياسيين والمتصلين بالأمور السياسية ومتغيراتها اليومية أن يتواصلوا بالكتابة وإبداء الآراء حول قضية ما مطروحة على الرأي العام بالصوت والصورة إلى جانب الكتابة. وإلى جانب ذلك أتاحت تقنية يوتيوب نقل الأحداث البعيدة والقريب ونقل الصورة المجسمة وعناصر الترفيه الفني الدرامي والغنائي وتبادل ذلك المنتج الفني أو العلمي سواء في لغته الأصلية أو مترجما.

ومع كل تلك الإيجابيات والمنافع فقد شكل هذا الإعلام العولمى خطرا على الهوية القومية حيث زعزع ثوابتها؛ كما شكل خطورة شديدة على الأنظمة الحاكمة في البلاد النامية والبلاد المتخلفة؛ حيث ساعد على إمكان قيام مظاهرات أو اعتصامات وإضرابات واسعة النطاق في

مواجهة نظام حكم قهري كما حدث في تونس وفي مصر وفي اليمن وفي البحرين وفي سوريا وفي الأردن وفي ليبيا وفي المغرب؛ فإذا بصورة شاب عذب وقتل كخالد سعيد في مصر أو البوعزيزي في تونس تخرج الجماهير الغاضبة إلى الشوارع والميادين بالملايين الأمر الذي لا طاقة لقوى الأمن والشرطة أو الجيش على وقف تيار الغضب للثورة الشعبية؛ الأمر الذي ترتب عليه إزاحة رئيسا دكتاتوريا في تونس وآخر في مصر وثالث في ليبيا ورابع في اليمن وتحاول اقتلاع جذور دكتاتور خامس في سوريا. هكذا كان دور الإعلام العولمي البديل وهكذا ظهرت آثاره في تخليص الشعوب من طغاتها. وهكذا تأكدت قيمة التكنولوجيا الحديثة في تحريك الثوابت ونقل دماء الحداثة الفكرية إعلاميا وفنيا وثقافيا إلى شعوب العالم مما يؤكد صحة القانون العلمي الطبيعي (كل جديد ينبع من القديم وينهي دوره).

**المراجع:**


- محمد مندور(٢٠٠٧). الصحافة وحريتها الفنون ووحدتها– كتابات لم تنشر. مئوية دكتور محمد مندور. سلسلة المئويات. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص١٩.
- إسماعيل فهمي (١٩٩٥). الإعلام والمخدرات. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص١١٨.
- محمد مندور. نفسه. ص ١٩.
- مقتبس في أبو الحسن سلام (٢٠٠٥). الإرهاب في وسائل الإعلام والمسرح– ج٢– الإسكندرية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ص ٢٢٢.
- Palmer, Paul A. (1936). The Concept of public opinion in political Theory,in essays in history and political theory in Honor of Charles.H.Mettwain Cambridge. Mass. Harvard University Press.
- أبو الحسن سلام. الإرهاب في وسائل الإعلام والمسرح. نفسه. ص ٢٢٤.
- نفسه. ص ص٢٢٤–٢٢٧.
- نفسه. ص ٢٢٥.
- نفسه. ص ٢٢٥.
- نفسه. ص ٢٢٦.
- نفسه والصفحة نفسها.
- سلام. نفسه. ص ٢٣٦.
- نفسه. ص ٢٢٦.
- نفسه. ص ٢٢٧.
- نفسه. ص ٢٢٧.
- لورينزو، فيلشس. التليفزيون في الحياة اليومية. ص ٤.
- لورينزو. نفسه ص ٥.
- فوزي فهمي. مقدمة كتاب الصحافة وجرينها– الفنون ووحدتها. مرجع سبق ذكره.
- نسمة البطريق (٢٠٠٤). الإعلام والمجتمع في عصر العولمة. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص ص١٣– ١٤.